

## حماس والسلطة: من يغير من؟؟

محمد داود<sup>69</sup>

شكّل دخول حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وفوزها الساحق فيها مطلع سنة 2006 نقلة نوعية كبيرة في مسار الحركة. فالفوز غير المتوقع كما أعلن عدد من قادة حماس مراراً، وضع الحركة أمام مرحلة جديدة وفرض عليها تحديات مختلفة، وهي تحديات أخذت تتصاعد بعد أن شكلت حكومتها الأولى، والحكومة العاشرة لسلطة الحكم الذاتي.

### مقاعد المعارضة أكثر راحة أحياناً:

قبل المشاركة في الحياة السياسية نجحت حماس في احتلال دور القوة الفلسطينية الثانية غير الرسمية وهو دور استفادت منه أحياناً، لكنه ضرّها غالباً. منحها موقع القوة الثانية دوراً غير رسمي في الحالة الفلسطينية، وإن كان هذا الدور عرضة لمدّ وجزر تبعاً لطبيعة المرحلة وعلاقات أطرافها. كما منحها شرعية شعبية لكونها فصيلاً أساسياً من مكونات الخريطة الفلسطينية. وفرض على صناع القرار في منظمة التحرير سماع صوت آخر بنبرة إسلامية، وهو صوت غاب عن ساحات الفعل الفلسطينية سنين عديدة، لكنه في الوقت نفسه لم يفرض على تلك القيادة الاستجابة لاعتراضات حركة حماس أو تصوراتها؛ فقد جوبهت مراراً بحجة أنها تعمل خارج الشرعية الفلسطينية الممتلئة آنذاك بمنظمة التحرير ومؤسساتها، وخارج إطار السلطة، بعد أن رفضت المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الأولى، وقاطعت كل مكوناتها باعتبارها إفراناً لاتفاقات أوسلو وما تلاها، وهي اتفاقات رفضتها الحركة بشدة. ذلك الموقع منح خطاب حماس أيضاً، طهرانية ثورية انتقدتها معظم الفصائل التي شاركت في لعبة السياسة، وظلّ خطابها مستنداً على الثوابت الفلسطينية في

<sup>69</sup> كاتب فلسطيني، ومدير الجزيرة نت.

صورتها الأقرب للشعارات منها لبرامج العمل؛ فمثلاً ظلّ خطاب حماس يتحدث عن تحرير فلسطين التاريخية، ورفض التفاوض مع "إسرائيل"، ورفض قرارات المنظمات الدولية، دون أن يعرض بديلاً سوى المقاومة المسلحة. وهو بديل لم تنتظمه برامج مرحلية، ولا بدا أن له أفقاً في ظلّ ظروف غربية وعربية ضاغطة وخلل كبير في ميزان القوة بين المنادين به و"إسرائيل".

غير أن موقع القوة الثانية ومقاطعة العملية السياسية سلب حماس أشياء عدة؛ فعلى سبيل المثال: سلبها الحقّ في المشاركة بتوجيه المسار السياسي والقانوني للصراع مع "إسرائيل"، كما سلبها أيّ غطاء شرعي؛ سواء لأطروحاتها السياسية أو لتحركها الميداني، وسلبها أيضاً الاعتراف بها كقوة فلسطينية شرعية.

ظلت حماس قبل الانتخابات قوة مقاومة، بخطاب ثوري، وتضحيات مقدرة لا تُنكر، ذات أثر فاعل في الردّ على الممارسات الإسرائيلية، وبقيت حركة معارضة بنقاء ثوري يستند إلى ثوابت الحقّ الفلسطيني، كما كانت حماس قبل الانتخابات شبكة خدمات اجتماعية تطوعية، إن قدمت شكريت وإن أحجمت لم تنتقد؛ فالعمل الاجتماعي بطبيعته تطوعي يقع على قدر الاستطاعة، وليس للمستفيدين منه أيّ حقوق ثابتة على الجهة المانحة.

قلب الفوز في الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية معادلات كثيرة؛ منها ما أصاب حماس نفسها، التي شكلت أول حكومة لها برئاسة إسماعيل هنية، وضمّت وزراء من حماس وبعض المستقلين. بعد أن رفضت كل القوى الفلسطينية بمن فيها تلك المتحالفة مع حماس في الخارج؛ مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة الجهاد الإسلامي المشاركة في الحكومة، تحت ذرائع مختلفة تراوحت بين ضرورة قبول حماس منظمة التحرير ممثلاً شرعياً لجميع الفلسطينيين، والاعتراف باتفاقاتها مع الإسرائيليين كما كانت الجبهة الشعبية تقول في تبرير رفضها المشاركة بالحكومة. وبين رفض المشاركة في سلطة تستند إلى مرجعية اتفاقات أوسلو كما بررت الجهاد موقفها.

وباختصار تركت جميع القوى الفلسطينية حماس لتغرق في نجاحها، ولم تضع في اعتبارها أن في غرق حماس إضعافاً للمشروع الوطني الفلسطيني برمته، ولعل حسابات الفصيل تغلبت لدى جميع من رفضوا المشاركة على حساب الشعب وقضيته. بقيت حماس وحيدة دون أيّ سند حقيقي، وغدت حركة المعارضة المقاومة سلطةً

مطالبةً بعرض برنامج، وتبرير المسار، وحمل أعباء شعب محتل. وهكذا لم يعد خطاب الشعارات كاف؛ فالشعارات تبدو أقرب لإجابات معلبة على أسئلة سابقة، أما البرامج فهي ردود أنية تثير تساؤلات مع كل خطوة.

وحركة المقاومة غدت مطالبة بالمزاوجة بين مقاومتها وحياة الناس ومسار السلطة. في السابق لم تكن النتائج الاقتصادية للهجمات العسكرية ضد "إسرائيل" تعني مقاتلي حماس كثيراً؛ فهناك سلطة يجب عليها البحث عن حلول للأزمات المعيشية، لكن في ظل وجود قادة الحركة في الحكومة كان لا بد من تغيير في الحسابات أو على الأقل إعادة النظر للمعادلة من زاوية جديدة.

أما اجتماعياً؛ فالحركة التي استندت على الدوام إلى شبكة الدعم الاجتماعي لم تعد متطوعة بل صارت مكلفة، ومطالبة بالاهتمام باحتياجات الناس اليومية؛ من تعليم وعلاج ومعيشة، في ظل بنية تحتية متداعية، وحصار إسرائيلي، ومعونات غربية لا تقدم إلا بعد دفع أثمان سياسية، وهي تدفع بالأقساط لضمان إبقاء القرار الفلسطيني مرتين لها. وفي الدائرة الأقرب إطار عربي يراوح بين العجز والانخراط في مشروع التسوية بأي ثمن.

بعد عام من البداية... كان السؤال الأقوى عندما شكلت حماس حكومتها: هل ستنجح رغم الظروف؟

كانت الظروف دائماً حاضرة في خلفية المشهد، بل في خلفية كل مشهد، كانت الظروف حاضرة في المشهد الاقتصادي، وفي المشهد السياسي، وبالطبع في مشهد المقاومة الفلسطينية، التي صار لها خاصرة طرية يمكن ممارسة الضغط عليها كلما امتدت ذراع المقاومة لتضرب.

توقع كثيرون أن تسقط الحكومة وتنهار تحت وطأة الحصار الاقتصادي، لكنها لم تفعل. وكان من المتوقع أن تسقط في ظل انفلات أمني يستند لقوى محلية، وزعامات تنظيمية خسرت الانتخابات، ورفضت أن ترخي قبضتها عن السلطة؛ فانخرطت لاعتبارات شخصية وإقليمية في مشروع صدمات محدودة، تفضي لزيادة معاناة الحكومة وإفشال تجربتها، لكن الحكومة عبرت تلك الأزمة في كل مرة بالحوارات والاتفاقات، التي كان أبرزها اتفاقيتي القاهرة ومكة المكرمة.

وعبرتها في المرة الأخيرة، أي في حزيران/ يونيو 2007، بحسم الصراع مع المحور المتورط في الانفلات الأمني، والمدعوم من أطراف عربية أهمها الأردن ومصر،

وكذلك من "إسرائيل" والولايات المتحدة.

عانت حماس، طوال عام وشهور ظلت تقود بها الحكومة الفلسطينية المعترف بها فلسطينياً وعربياً ودولياً، من الحصار الاقتصادي والسياسي؛ فلم تُدعَ لاجتماعات، ولم يشارك وزراؤها في معظم المؤتمرات العربية التي عقدت للبحث في المواضيع الفلسطينية، وظل محمود عباس ومستشاروه، وغالبيتهم وزراء في الحكومات السابقة أو أعضاء في تنفيذية منظمة التحرير، يمثلون الفلسطينيين في الاجتماعات العربية والدولية، مع استثناءات قليلة لا تذكر، بحجة أن الحكومة الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية تقوم بإدارة شؤون الفلسطينيين في تلك المناطق، لكن القرار السياسي هو قرار منظمة التحرير دون غيرها، والتمثيل مهمة مؤسسة الرئاسة، التي عادت لتتنفّش بأكثر مما كانت عليه أيام الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، واستند عباس ومستشاروه في تبرير دورهم الذي أسهم في تهميش الحكومة وعزلها سياسياً، إلى حجة القبول الدولي للتعامل معه ومع مستشاريه.

وجدت حماس باختصار نفسها محشورة في مجموعة مآزق أبرزها:

1. المآزق الاقتصادي: إذ عجزت عن تأمين الرواتب اللازمة؛ لإدارة دفة الحياة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ناهيك عن تأمين الأموال اللازمة للاستثمار ومشاريع البنية التحتية.
2. المآزق السياسي: وجدت الحكومة التي تقودها الحركة نفسها مهمشة عربياً ودولياً، ومن ذلك رفض الأردن ومصر، وهما طرفان على صلة يومية ومباشرة بالوضع الفلسطيني، استقبال رئيس الوزراء إسماعيل هنية، كما أصرت الدول الغربية على التعامل مع عباس مباشرة دون المرور بالحكومة.
3. المآزق الأمني: إذ لم تستطع الحكومة فرض الأمن في مناطقها، وظلت أجهزة الأمن التابعة لحركة فتح، التي يسيطر عليها، تحديداً، محمد دحلان ورجاله، مصدرًا من مصادر الاضطراب في مناطق الحكم الذاتي. كما لم تستطع توفير الحماية للفلسطينيين من الهجمات الإسرائيلية المتكررة.

لكن الحركة في المقابل حققت عبر المشاركة في الانتخابات، ثم الفوز فيها، وتشكيل الحكومة جملة نجاحات لعل أبرزها:

1. نجحت في نقل رأيها السياسي ومشروعها من مرحلة مشروع معارض، إلى



- مشروع يحكم أو على الأقل يحاول أن يحكم.
2. مكنّ الفوز الساحق الحركة من الحصول على شرعية قانونية، حاول المجتمع الغربي المسمى بالمجتمع الدولي وأطراف عربية عدة الالتفاف عليه، غير أنهم فشلوا بسبب حجم الفوز الذي منح الحركة أقل بقليل من أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.
3. قطعت الطريق على أي محاولة لمواصلة عملية التسوية على القواعد، التي استقرت عليها منذ إنشائها.
4. قطعت الطريق على أي قرارات من شأنها تجريم المقاومة، وتمهد لنزع سلاحها، تحت حجة وقف الانفلات الأمني.
5. من بين ثمار صعود حماس واستلام السلطة، عودة الروح لمنظمة التحرير، إذ لم يعد مطلوباً تصفيتها في المرحلة الراهنة. بل باتت مظلة، تستمد شرعيتها من التاريخ، تحمي من انكشاف عنهم الغطاء الشعبي في الانتخابات، وهي ثمرة قد لا تؤتي أكلها قريباً، لكن نصب أشرعة المنظمة في بحر الأحداث المتلاطمة سيفضي على الأرجح إلى إحدى نتيجتين؛ إما إصلاح المنظمة على قاعدة التغييرات الكبيرة، التي شهدتها المجتمع الفلسطيني منذ تمّ تحنيط المنظمة وحفظها بعهدة حركة فتح، أو تحطيم آخر أصنام شرعيات تاريخية، ماتت في الواقع، وظلت منتصبه في الخيال تقاوم الجديد وتمنع ميلاده.
6. أفضى فوز حماس إلى حثّ الإدارة الأمريكية على استنفار كل حلفائها في المنطقة، ومنهم دول عربية دأبت منذ سنين عدة على التأكيد أنها تقبل بما يقبل به الفلسطينيون، في وقت كانت القيادة الفلسطينية تطحن تحت وطأة فسادها، وتصلّب خيالها السياسي، وفي ظلّ ضغوط أمريكية وإسرائيلية وأوروبية لا ترحم، وكان الشعب محشوراً بين قيادة شاخت وتقاوم الموت، ومعارضات عاجزة إلا عن رفع العقيرة مع ضغوط الاحتلال. لكن فوز حماس أعاد الروح للموقف العربي فقد بدا لزاماً على الجميع المشاركة بقوة في تدجين حماس، ودفعها لتمير ما سبق لمنظمة التحرير أن مررت، وربما داعبت نسائم الخيال الإدارة الأمريكية و"إسرائيل" بأن تلك فرصة سانحة لتدجين الحركة بعد أن سقطت في فخّ السلطة الذي لا يرحم.

صحيح أن البوابة التي عاد منها العرب لفلسطين وقضيتها هي بوابة أمريكية، تبحث عن مزيد من الأسلحة في مواجهة حماس، وصحيح أن مواقف معظم الأطراف العربية وخصوصاً مصر والأردن والمملكة العربية السعودية بدرجة أقل، ركزت على محاولات احتواء حماس، وحماية ما تبقى من شرعية لرئاسة عباس؛ إلا أن عودة العرب للساحة الفلسطينية أعاد للقضية زخماً إقليمياً فقدته حتى قبل اتفاقات أوسلو. وإن كانت هذه إعلاناً رسمياً بأن الصراع مع "إسرائيل" تقرّم؛ ليصبح مجرد خلاف بين جارين لا صلة للعرب به.

عودة العرب لفلسطين ثمرة، لم تنضج، من ثمار سيطرة حماس على جزء من القرار الفلسطيني، لكنها ثمرة واعدة؛ إن نجحت حماس في الصمود حينها سيجد العرب أنفسهم أمام أسئلة أكبر من مجرد دعم السلام، أو الحفاظ على محمود عباس وبقايا حركة فتح طافيين بين أمواج الأحداث المتلاطمة في المنطقة.

### مقاومة تحت مظلة السلطة:

قبل أي تقييم لتأثير مشاركة المقاومة في السلطة، ودراسة أثر الانتقال من مرحلة الطهرانية الثورية المتحفزة في صفوف المعارضة إلى مرحلة المشاركة السياسية، لا بدّ من استعراض سريع (يأمل الكاتب أن لا يكون مخلاً) لموقع المقاومة الفلسطينية من القرار الوطني، منذ تحولت مشاريع التسوية السياسية من أفكار محلقة في سماوات الخيال والوعود البراقة، إلى واقع منتصب في عالم الحقائق القاسية. غدت المقاومة الفلسطينية عرضة لمساومات الساسة في إطار السعي للبحث عن تسوية للصراع، حتى قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وعمقت مسيرة التسوية من مدريد وحتى أوسلو جراح المقاومة، حتى أضحت إرهاباً في العرف الفلسطيني الرسمي وبالتالي العربي.

ومع توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات، أصرت فيها "إسرائيل" على تضمينها جميعاً عبارات تدين المقاومة وتجرمها، رُفع غطاء الشرعية الفلسطينية عن هجمات المقاومة ضدّ الإسرائيليين، وغدت مكشوفةً للنقد والإدانة العربية والدولية، وأضحت المقاومة في مواجهة السلطة الفلسطينية.

وعلى مدى سنوات ستة امتدت من سنة 1994 وحتى سنة 2000 (وهو عام تفجّر انتفاضة الأقصى)، بات الخطاب الرسمي الفلسطيني يرى في هجمات فصائل



المقاومة الفلسطينية ضدّ "إسرائيل"، مجرد محاولات لإعاقة عملية التسوية؛ نتيجة تدخلات إقليمية بأيد فلسطينية، لضرب المشروع الوطني الفلسطيني. بل إن حركة حماس دفعت ثمناً باهظاً لعمليات الثأر، التي نفذتها خلايا تابعة لكتائب الشهيد عز الدين القسام، انتقاماً لاغتيال المهندس يحيى عياش، ففي سنة 1996 وبعد سلسلة تفجيرات أودت بحياة نحو 70 إسرائيلياً، عقدت الولايات المتحدة وبقية رعاة مسيرة التسوية اجتماعاً في شرم الشيخ، خُصص للبحث في سبل تصدي أطراف التسوية لما عدّ إرهاباً حينها. وشاركت السلطة الفلسطينية، والأردن، ومصر، وأطراف عربية أخرى في اجتماعات كانت الأولى من نوعها، التي حشدت أطرافاً عربية مع "إسرائيل" تحت مظلة أمريكية، لمواجهة فصيل فلسطيني مقاوم عدّه المشاركون إرهابياً. تلت تلك الاجتماعات التي ترأسها الرئيس المصري حسني مبارك، رئيس أكبر دولة عربية، سلسلة إجراءات أمنية ضدّ حماس ومصادر تمويلها.

لم تفلح الحركة بعد الحملة، التي شملت اعتقالات وعمليات تعذيب لنشطاءها في سجون السلطة الفلسطينية، في تنفيذ هجمات كبيرة، باستثناء محاولات محدودة، كان أبرزها عمليتي تفجير؛ إحداهما مزدوجة، والثانية ثلاثية لم تتسبب على الرغم من التخطيط الظاهر فيهما في خسائر كبيرة، وأمكن امتصاص أثرهما سريعاً من جانب "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، بل بدا أن المزاج الفلسطيني العام يميل للتهدئة، بانتظار ما ستسفر عنه محادثات الحلّ النهائي، ولتجنب العقوبات الجماعية والحصار الاقتصادي، الذي كان يلي كل هجوم، ويدفع السلطة الفلسطينية الرسمية لتحميل المقاومة الفلسطينية مسؤولية الآثار الناجمة عنه، واتهامها بتخريب المشروع الوطني الفلسطيني.

ومع تراجع أثرها العسكري وحصارها السياسي بدت حماس في السنة 1999 مكتشوفة تماماً، ومرشحة لمزيد من الضغوط لتغييرها أو إنهاكها أكثر، وبلغ التضييق مداه عندما أقدمت السلطات الأردنية على اعتقال غالبية أعضاء المكتب السياسي المقيمين فوق الأراضي الأردنية في آب/ أغسطس 1999 وداهمت مقرّ الحركة، منهيّة اتفاقاً غير معلن بين الجانبين، يقضي بممارسة الحركة أنشطة سياسية وإعلامية على الساحة الأردنية مقابل تجنب حشد سكان المخيمات فوق الأراضي الأردنية، أو شن هجمات انطلاقاً من الأراضي الأردنية باتجاه أهداف إسرائيلية. وعشية إبعاد رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، وعدد من أقرب

مساعدية من حملة الجنسية الأردنية عن الأردن، بدت الحركة مكشوفة وعرضة لمزيد من الضغوط، وعاجزة عن الردّ، ناهيك عن التأثير على مجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية.

استمر وضع الحركة غير شرعي (رسمياً) وغير قانوني وغير قادر على تحقيق اختراق على الرغم من تعثر المسار السياسي، حتى جاءت قمة كامب ديفيد التي حضرها الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، برعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وهي قمة علق عليها المشاركون في التسوية أملاً عريضة، باعتبارها بوابة كلينتون نحو المجد والخلود وجائزة نوبل، وبالتالي، ختاماً مدوياً لرئاسة صاخبة، وباعتبار الوضع الفلسطيني قد نضج وبات الفلسطينيين محاصرون سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ومنقسمون على أنفسهم، وهو وضع من شأنه أن يقنع أو يرغم عرفات على تقديم آخر أوراقه حول القدس واللاجئين، ويفتت بالتالي أي ممانعة فلسطينية للوصول إلى تسوية نهائية خطط لها الإسرائيليون والأمريكيون طويلاً.

خيّب عرفات آمال معارضيه، ورهانات شركائه، ورفض التنازل عن آخر أوراقه؛ لتفشل القمة المرتقبة ويخرج كلينتون من بوابات البيت الأبيض دون مجده المنشود، ولتفتح ثغرة في جدار الحصار المفروض على المقاومة الفلسطينية باعتبارها من يعرقل المسيرة، ويخرب المشروع الوطني الفلسطيني المستند لمرجعيات اتفاقات أوسلو، وما اصطلح على تسميته بالشرعية الدولية.

الثغرة التالية في جدار الحصار صنعها زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك أرييل شارون حين قرر دخول المسجد الأقصى متحدّ الفلسطينيين ونداءات الحكومة الإسرائيلية بزعامه باراك، أثار شارون موجة غضب فجّرت في نهاية أيلول/ سبتمبر 2000 الانتفاضة الثانية، التي عرفت بانتفاضة الأقصى.

ومع تفجّر الانتفاضة عاد الغطاء الفلسطيني الرسمي للمقاومة، فقد أدرك عرفات في كامب ديفيد أنه بحاجة لتحسين شروطه التفاوضية، وفتح أفق جديد لمسيرة التسوية، فانخرطت فتح التي ظلّت حزب السلطة ستة أعوام في المقاومة المسلحة، بل تقدمت أجهزة الشرطة والأمن للدفاع عن الجماهير في مراحل معينة من الانتفاضة بعد أن فشلت في صدّ موجاتها الأولى.

وفي ظلّ أجواء الصدام والقمع الإسرائيلي، عاد الزخم الشعبي لدعم المقاومة





الفلسطينية، ولم يستطع حتى أشدّ العرب تطرفاً في "واقعيته"، وإصراراً على "السلام" كاستراتيجية للعلاقة مع "إسرائيل"، أن يمتنع عن تأييد هجمات المقاومة، بل إن العمليات الاستشهادية، التي تمّ النظر لها باعتبارها واحدة من أبشع جرائم الإرهاب بحقّ المدنيين، حظيت بدعم فتاوى علماء رسميين مثل شيخ الأزهر المعين من قبل السلطات المصرية، وهيئة كبار العلماء في العربية السعودية. وحمل الجميع "إسرائيل" مسؤولية ما يجري، حتى أن دولاً غربية باتت أكثر حذراً عند انتقاد تلك الهجمات وغيرها، وباتت تدعو الجانبين لضبط النفس مما شكّل نقلة نوعية في التعاطي مع المقاومة الفلسطينية في تلك المرحلة.

في السنوات الأولى للانتفاضة بدأ الفلسطينيون أقرب للوحدة، وإن ظلت الأهداف المختلفة بارزة في خلفية المشهد الموحد من الانتفاضة؛ فبينما سعت حركة فتح لاستثمار الانتفاضة والدعم الدولي الناجم عنها لتحسين ظروف التفاوض، بدت حماس مصرّة على استثمار الانتفاضة باعتبارها خياراً استراتيجياً، وللمشاركة كذلك في توجيه مسار المشروع الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع تصوراتها. بعد مرور السنوات الأولى بدأ الإجماع الفلسطيني حول الانتفاضة أخذاً بالتصدع، خصوصاً في صفوف فتح التي انقسمت إلى قسمين؛ الأول: مؤيد لمواصلة الانتفاضة، وفي مقدمتهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي عاد ليُصنّف أمريكياً وإسرائيلياً باعتباره داعماً للإرهاب، بعد سنوات قليلة من منحه جائزة نوبل للسلام، بالتشارك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، ووزير خارجيته شمعون بيريز، أما القسم الثاني: داع لوقف الانتفاضة وتمهيد الأجواء لاستئناف المفاوضات، وعلى رأس هؤلاء كان محمود عباس، الرجل الثاني في السلطة وموقع اتفاق أوسلو، ومعه رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة محمد دحلان، الذي عدّه كثيرون رجل السلطة القادم وزعيم الفلسطينيين القوي والشاب.

اتسع الشرخ الفتاوي ووصل شارون إلى قمة السلطة في "إسرائيل"، وغاب عرفات عن المشهد السياسي بعد أن غُيب عن الحركة محاصراً داخل مقرّ المقاطعة، وبغيابه اختفى زعيم قوي، ورجل سعى لاحتواء الجميع، لكنه تجنب تغيير أي طرف نهائياً، على أمل استثماره مستقبلاً. فقد صادم عرفات حماس مراراً، لكنه لم يسع لتصفيتها نهائياً، وفي فترات مختلفة أفسح لها ولغيرها المجال للحركة، كي يعود لاحقاً فيستثمر تلك الحركة في تحقيق المشروع الوطني كما رآه هو.

استثمر عرفات حركة حماس بطريقته، فإن قوي نفوذها استخدمها لتخويف شركاء السلام، وإن تراجع أعلن أن مشروعه هو من كبح جماح الحركة، وحد من قدرتها على تنفيذ برنامجها الرامي لتدمير "إسرائيل". تلك البراجماتية التي ميزت عرفات على الدوام وإصراره على أن يكون زعيماً لكل الفلسطينيين، حالت دون المضي قدماً في خيارات الصدام مع حماس، على الرغم من الضغوط الإسرائيلية والدعوات الأمريكية.

سبق غياب عرفات هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 وتحول المزاج الأمريكي والأوروبي تجاه الهجمات المسلحة والانتفاضة عموماً، وتزايدت الضغوط الأمريكية على العرب والفلسطينيين؛ مما أضعف الدعم العربي للمقاومة، وأعاد وضعها في دائرة الاستهداف الإسرائيلي والأمريكي، وسط صمت عربي في أحسن الأحوال. ومع انسداد الأفق السياسي، وتضعف التعاطف الدولي والدعم العربي للانتفاضة، وصل أبو مازن لسدة القيادة الفلسطينية خلفاً لعرفات. صعد الرجل إلى قمة السلطة متسلحاً بوعود إصلاحية، وتعاطف طال حتى الفصائل الإسلامية، ومنها حماس، التي أكدت مراراً اختلافها مع عباس، لكنها أبدت مرونة كبيرة لتوفير مظلة إجماع فلسطيني تمكنه من إصلاح السلطة المترهلة والفاصلة ومنظمة التحرير المهمشة.

على الرغم من وعود الإصلاح ظلّ عباس متمسكاً بخياراته السياسية، وعلى رأسها التسوية السياسية للصراع، ووقف الهجمات ضدّ "إسرائيل" مهما كان الثمن، ويمكن القول إن الحوارات التي خاضتها الفصائل مع عباس، كانت تعبر ضمناً عن رغبة بالإصلاح ومحاولة لتصديق وعود القيادة الجديد، لكنها أيضاً كانت تخفي قلقاً من خطوات قد يقدم عليها الرئيس الفلسطيني مدفوعاً بضغوط خارجية، وبعض المحيطين به وتفرضي لصراع داخلي. ولعل سبب هذا القلق قناعة الفصائل الفلسطينية أن أبا مازن غير قادر، وربما أيضاً غير راغب، بتكرار مناورات عرفات لتجنب الصدام الداخلي مع الفصائل الفلسطينية المصرة على خيار المقاومة.

فقد رأى أبو مازن منذ زمن بعيد، ولم يخف قناعته تلك أبداً ولم يتنكر لها، أن المفاوضات وليست المقاومة هي القادرة على إنجاز حلّ، وهي قناعة عبّر عنها مثلاً حين رفض أكثر من مرة عسكرة الانتفاضة حتى في أوج تفجرها، وعلى الرغم من



قسوة القمع الإسرائيلي، ومرة بالتهوين من آثار الهجمات على "إسرائيل" والتهويل من ردود الفعل الإسرائيلية، ولعل عبارات من قبيل "عملية حقيرة" و"صواريخ عبثية"، والتي استخدمها لوصف هجمات المقاومة، تعكس قناعات راسخة لدى عباس أكثر مما تعدّ تعبيرات أنية مرتبطة بالظرف السياسي، أو بالمناورة للخروج من تحت الضغوط الخارجية.

وأثناء حملته للفوز بالرئاسة الفلسطينية أكدّ عباس على وحدة السلاح الفلسطيني، في إشارة واضحة لعزمه نزع سلاح المقاومة؛ ولأن نزع الأسلحة بدأ غير منطقي لشعب تحت الاحتلال، فقد ربطه عباس بالانفلات الأمني، وتلبية شروط الرباعية الدولية، التي غدت أساس التحرك السياسي الفلسطيني الرسمي، وقاعدة الارتكاز في فكر القيادة الفلسطينية في حقبة عباس.

على الرغم من مطالبه تلك ودعواته الصريحة لتسوية تتجاوز حتى السقف، الذي تحرك ياسر عرفات تحته في إطار مساعيه للبحث عن حلّ سياسي؛ فإنّ الفصائل الفلسطينية بدت ميالة لتجنب الصدام مع عباس الذي وصل سدة الحكم بدعم خارجي كبير، وتعاطف شعبي مع الرجل الذي خلف رمزاً وطنياً غداً محلّ إجماع الفلسطينيين في سنوات الحصار، الذي تلا رفضه التنازل عن آخر خطوط دفاعه في كامب ديفيد.

وتعبيراً عن رغبتها تلك، وافقت حماس وبقية الفصائل الفلسطينية في آذار/مارس 2005 على إعادة العمل بالتهديّة، التي كانت منحتها لعباس، إبان رئاسته الأولى لوزراء السلطة في 2003، والتي لم تصمد أمام الانتهاكات الإسرائيلية.

في حوارات عباس مع الفصائل في القاهرة، بدأ عباس متمسكاً بإرغام الفصائل على الالتزام بالتهديّة رغم عجزه الواضح عن الحصول على قرار إسرائيلي بتهديّة متبادلة، ومقابل تعهده بالتمسك بالحقوق الفلسطينية الثابتة، ومنها حقّ العودة للاجئين، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وحقّ الشعب في مقاومة المحتل. وافقت حماس على تهديّة حتى نهاية العام، مقابل وقف الاعتداءات الإسرائيلية، وفي تلك الحوارات التي جرت برعاية مصرية تعهد أبو مازن بإجراء انتخابات تشريعية عامة، وإصلاح منظمة التحرير لتضمّ جميع الفصائل الفلسطينية.

في المرحلة التي سبقت الانتخابات، كان الإسرائيليون يعيشون أفضل فتراتهم منذ سنين فقد تمكن رئيس الوزراء آنذاك أرييل شارون من حشد دعم دولي كبير، بحجة

مشاركته إلى جانب الأمريكيين والأوروبيين في مكافحة الإرهاب، واستثمر التمزق العربي الشديد لفرض تصوراتهِ؛ القائمة على إلغاء "الشريك الفلسطيني" في عملية التسوية وإضعافه، وهو ما برز في الانسحاب الإسرائيلي من غزة.

ولئن شكّل الانسحاب من غزة انتصاراً لنهج المقاومة، فإن الزخم الإعلامي الإسرائيلي، وانقسام الفلسطينيين، وصمت العرب المطبق أظهره وكأنه مجرد إجراء إسرائيلي لتصفية الصراع والتخلص من التعهدات السابقة، التي نصت عليها اتفاقات سرية ومعلنة، شهد على بعضها العالم بأسره، وتمّ ترسيخها باعتبارها مرجعية سياسية لتسوية الصراع بين الفلسطينيين (بعد أن استقال العرب من المواجهة أو معظمهم تحت شعار نقبل ما يقبل به الفلسطينيون) و"إسرائيل".

في ظلّ محاولات "إسرائيل" تهيمش السلطة بذريعة ضعفها وتشرذم الفلسطينيين، أبدى عباس وفريقه القيادي الجديد استجابة أكبر للشروط الإسرائيلية المدعومة أمريكياً وأوروبياً، والتي تمحورت حول نزع سلاح المقاومة، تلك الاستجابة دفعت الساحة الفلسطينية لتوتر بلغ حدّ الصدام أحياناً، فبحجة "وحدانية السلطة"، ومنع الانفلات الأمني، وضرورة الاستجابة لشروط الرباعية الدولية، أدان عباس وحكومته الهجمات المسلحة على الرغم من استمرار الهجمات الإسرائيلية التي أحبطت اتفاق التهدئة الثاني. وقد أمكن بواسطة المصريين ووفدهم الاستخباري، المقيم في غزة بعد انسحاب "إسرائيل"، ضبط التوتر الأمني ومنع تفاقمه، إلا أن التوتر السياسي كان يشي بأن الانتخابات التشريعية المقررة، ستكون استفتاء غير مباشر على نهج المقاومة وسلاحها المشرع في وجه "إسرائيل".

وقد راهن فريق القيادة كما يبدو على أن شظايا الانفلات الأمني، التي أصابت الفلسطينيين أنفسهم، والانقسام السياسي، الذي استحال جدراناً تعوق الاتفاق على رؤية مشتركة للمسيرة الوطنية ومستقبل الصراع، سيتيح لمرشحي حركة فتح انتصاراً شعبياً يمكن فريق عباس من المضي قدماً في مشروع نزع السلاح، وإثبات مصداقيته أمام "الشريك الإسرائيلي" وأنصاره الدوليين.

قررت حماس المشاركة في الانتخابات، وكانت تسعى لحضور مقنع في المجلس التشريعي، يحول دون اتخاذ قرارات وطنية كبرى في غيابها عن ساحة القرار الرسمي الفلسطيني. لم تكن حماس تطمح بانتزاع القيادة أو حتى جزء معتبر منها كما جرى لاحقاً، لكنها كانت تأمل لو أنها استطاعت أن تحظى بتمثيل مقنع لقوتها



الشعبية في المجلس التشريعي، يشكل غطاء لأطروحاتها من مواقع المعارضة المكيئة في المجلس التشريعي، وقد تسلحت الحركة في قرارها خوض انتخابات مجلس أنشئ على قاعدة اتفاق أوسلو بموت غير معلن، لكنه ظاهر لعملية التسوية، على قاعدة الاتفاق ومضي الإسرائيليين بقيادة شارون في إلغاء الشريك الفلسطيني ممثلاً في قيادة السلطة، وتراجعهم عن جميع التزاماتهم تجاه الاتفاق وأطرافه.

لا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أن حماس في سنة 2005، الذي سبق الانتخابات كانت تسعى عبر صواريخها لاستحضار تجربة حزب الله في تحويل الصواريخ البدائية، التي تمكنت من تطويرها ببطء ولكن بحزم وإصرار إلى سلاح للردع؛ للوصول إلى توازن رعب من نوع ما مع "إسرائيل"، مع محاولات دؤوبة لتعزيز حضورها السياسي في المشهد الفلسطيني، عبر الانتخابات البلدية ثم التشريعية، ولعل هذا يفسر تراجع عدد عملياتها المسلحة مقارنة بكتائب شهداء الأقصى، وحركة الجهاد الإسلامي في ذلك العام (خمسة لشهداء الأقصى والجهاد، مقابل هجومين استشهائين فقط لحماس).

### تصعيد أم تهدئة:

قبل الردّ على أي استفسار بشأن الأجدى، لصراع كبير وممتد ومتشعب في ثنايا التاريخ والحاضر يرسم معالم المستقبل، لا بدّ من التنبيه إلى صوت اللحظة التاريخية التي يعبرها، فالمقاومة في جوهرها ليست إلا ممارسة قوية للسياسة، وليست عنفاً عشوائياً مطلوباً لذاته، ولضمان نجاحها واستمرارها لا بدّ من التنبيه لمعطيات الواقع القائم، والآليات القادرة على التأثير فيه.

في مطلع سنة 2005 أي قبل عام على الانتخابات التشريعية بدأ المشهد الفلسطيني محكوماً بجهود إسرائيلية وأمريكية، تسعى لاستثمار الضعف الكبير في القيادة الفلسطينية بعد وصول دروب التسوية إلى طريق مسدود، وغياب عرفات، الذي جمع بين يديه وحده جميع الأوراق الفلسطينية أو معظمها على مدى أربعة عقود.

في مواجهة تلك الضغوط ومساعي التخلص من عبء القضية الفلسطينية، وصل محمود عباس رئيساً جديداً لقيادة الشعب الفلسطيني، وصل عباس متسلحاً بشريعة شعبية وقبول غربي وإسرائيلي يصل حدّ الرضا عما آل إليه الوضع الفلسطيني بعد عرفات، لكن عباس كان يفتقد كاريزما الزعيم الراحل، وقدراته على المناورة، ويفتقد

لصبره أيضاً. وعلى الرغم من الوعود والأمنيات التي نثرها في حملته الانتخابية، وحواراته التي لم تنقطع مع الفصائل؛ فإن عباس سرعان ما تكشف عن رئيس عاجز عن السيطرة على تنظيمه، ناهيك عن السيطرة على الفصائل الأخرى، ومصرّ في الوقت ذاته على إثبات قدراته أمام الأمريكيين باعتبارهم من يملك كل أوراق اللعبة، تبعاً لفهمه، وكذلك أمام الإسرائيليين وهم طرف لا يمكن التصدي له، في رأيه أيضاً.

أما الساحة الدولية فبدت حكومة لهيمنة أمريكية تعيش مأزقاً عسكرياً في العراق وأفغانستان، وهو مأزق لتحويلات كبيرة ستترك بصمات لا تمنحي على الصراع مع المشروع الصهيوني ووجود "إسرائيل" ذاته.

ربما كان هذا الفهم إلى جانب عوامل أخرى؛ من قبيل حجم القمع الإسرائيلي، الذي طال جميع قادة الصف الأول في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقريباً، ما بين الاغتيال أو الاعتقال، والقلق من الدخول في متاهة الصراع الداخلي مع سلطة مرتبكة تسعى للبرهنة على قوتها وجدارتها تبعاً لمعايير الآخرين، وليس معايير شعبها، هو ما دفع حركة حماس للموافقة على إعلان هدنة في محاولة لامتصاص أي خطوات متسارعة من قبل القيادة الجديدة، وربما لجسّ مقدار جدية دعواتها للتوافق والبحث عن مشروع وطني يحفظ الحدود الدنيا من المطالب الفلسطينية، وهي حدود أدركت الفصائل الفلسطينية بالتجربة العملية الممتدة، منذ أوصلو، أنها لن تتحقق في ظلّ انعدام أوراق الضغط من يد المفاوض الفلسطيني.

ويبدو للمراقب أن حماس مالت مع تجربة الانتفاضة إلى استثمار قوتها العسكرية بطريقة تحقق قدراً من توازن الرعب مع "إسرائيل"، بينما سعت سياسياً، وقد أغرتها التحويلات في المحيط الفلسطيني والتغيرات المرتبكة في الساحة الدولية مع حالة انعدام وزن عربية، للبحث عن مسار لمشروعها في الوسط الرسمي الفلسطيني والعربي، واستثمار رصيدها الجماهيري في حلبة السياسة. وكان ثمن هذه الرغبات والتوقعات أن رضيت بإعلان هدنتين ظهرتا وكأنيهما هدية لعباس أو دعم له.

ولم يظهر أن قبول الحركة إعلان هدنة في المرتين قد شكّل تحولاً عن نظرية المقاومة ولا شرعيتها، ولا قيمتها العالية في فكر الحركة وممارستها، بل إن استلام الحركة للسلطة أظهر اعتماد الحركة أكثر وأكثر على سلاحها؛ فقد أنشأت حكومتها القوة التنفيذية لتكون جهاز أمن رسمي يحفظ الأمن في مواجهة تراخي أجهزة الأمن



التي تسيطر عليها حركة فتح. وفي خضم معركتها في مواجهة الانفلات الأمني كانت قوتها المسلحة هي من حسم الصراع، ولا شك أن حماس باتت أكثر ثقة من أي وقت مضى بجهازها العسكري، وأكثر اعتماداً عليه في مواجهة محاولات تجاوزها أو تهмиشها أو الالتفاف عليها.

### السياسة ترسم مسارات الرصاص:

ومن الواضح أن حماس اتجهت، خلال العام الأول من تجربتها في السلطة، لربط العمل العسكري بأهداف سياسية من قبيل الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية لخلق حاجز ردع، وهي تجربة نجحت فيها الحركة ذات يوم، ففي سنة 1996 على الرغم من قمع الحركة الواسع ردّاً على عمليات الثأر ليحيى عياش، إلا أن "إسرائيل" تراجعت عن تقديم طلب لاستلام موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحماس آنذاك المعتقل في الولايات المتحدة، وأفضى سحب الطلب لإطلاق سراح أبو مرزوق ونقله للأردن، وكان من الواضح أن قلق "إسرائيل" من ردّ فعل الحركة (الذي بدا أنه لا يمكن التنبؤ به ولا معرفة حجمه)، كان الدافع الأهم للتخلي عن محاولة استلام أبو مرزوق.

ولعل الحركة باتت ترى أن النشاط العسكري مطلوب لتحقيق أهداف من قبيل جعل الاحتلال مكلفاً أو ردعه أو تحقيق أهداف سياسية مختلفة، فالتهدئة أو التصعيد في قرار الحركة سيكون رهن الظرف السياسي الذي يحكم الصراع. وفي عام حماس الأول في السلطة بدت هجماتها العسكرية محكومة بعدة عوامل أهمها:

1. الصدام مع أجهزة أمن السلطة: فالإلى جانب انشغال حماس بالصدام الداخلي مع مجموعات وأجنحة يقودها محمد دحلان، وتحظى برعاية عباس، وهي صدامات أدت لاغتيال عدد من قادة القسام؛ فإن حماس سعت لاستخدام الهجمات ضدّ "إسرائيل" لتخفيف الاحتقان الداخلي، وصرف الأنظار باتجاه العدو الأساسي، وربما لضبط عناصرها في الميدان بدلاً من أن يستهلكهم الصراع مع عناصر الأمن الوقائي وأمن الرئاسة.
2. الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية: وهذا جزء من محاولاتها ببناء توازن رعب مع الإسرائيليين.

3. تخفيف الضغط الخارجي والداخلي عن الحكومة: وربما جاءت عملية "الوهم المتبدد"، التي نفذها مقاتلو الحركة في 25/6/2006 بالتعاون مع جيش الإسلام، الذي يعتقد أنه يسعى لاستنساخ تجربة القاعدة في الأراضي الفلسطينية ولجان المقاومة الشعبية، في سياق التأكيد على مواصلة الحركة نهج المقاومة، وعلى أنها ستلجأ لتلك المقاومة، للردّ على الضغوط التي تستهدفها.

في سنة 2006 أعلنت كتائب القسام وبقية المجموعات الفلسطينية المسلحة انتهاء الهدنة، وجاء ذلك رداً على الاعتداءات الإسرائيلية التي لم تتوقف. وهو ما يؤكد أن الحركة لم تتراجع عن خيار المقاومة بقدر ما سعت لتوظيفه سياسياً، وعندما نفذت حركة الجهاد الإسلامي في 17 نيسان/ أبريل هجوماً فدانياً رداً على استهداف قادتها الميدانيين، رأى فيه عباس "عملية حقيرة"، لكن رأى عباس لم يكن الرأي الرسمي الفلسطيني الوحيد في الميدان، إذ أعلنت الحكومة أن تلك العملية ردّ طبيعي على جرائم الاحتلال.

موقف الحكومة بقيادة حماس كان يرمي للإعلان أن المقاومة المسلحة ليست مجرد مشاغبات فصائل أو تدخلات إقليمية، بل هي خيار جزء معتبر من الشعب الفلسطيني، وهو غطاء سياسي تحتاج إليه المقاومة.

تركزت غالبية هجمات الحركة سنة 2006، ومعها معظم الفصائل الفلسطينية على عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة رداً على الاعتداءات الإسرائيلية، وهي صواريخ رأى فيها عباس "صواريخ عبثية"، وسعى بقوة لإقناع الفصائل بهدنة مع "إسرائيل" طلبتها الأخيرة في قطاع غزة، لكن الفصائل أصرت على هدنة تشمل الضفة والقطاع. وعلى الرغم من أن عروض الهدنة ارتبطت بحرب "إسرائيل" على لبنان، إلا أنها شكّلت اعترافاً ضمناً بقوة المقاومة الفلسطينية، واستعداد "إسرائيل" للتعاطي مع تلك القوة بمنطقها إذا نجحت تلك القوة في الصمود وإثبات فاعليتها. وفي الطلب الإسرائيلي، وما تلاه من حشود إسرائيلية حول غزة، وتلويح بالعودة للقطاع؛ لوقف صواريخ المقاومة مؤثر على فاعلية الصواريخ، التي شكّلت تجمعات يهودية قريبة من القطاع، وباتت تنذر مع تطورها وزيادة مداها بالتحول لشوكة في قلب التجمعات اليهودية، وهي مشاعر قلق لم يستطع محللون إسرائيليون من كتمها.



## السلطة والمقاومة... علاقة تكامل:

بداية يجب الاعتراف أن السلطة الفلسطينية ليست سلطة طبيعية ولا عادية؛ فهي سلطة وجدت منذ البداية في الفهم الإسرائيلي على الأقل لتتسلط لا لتحكم، وهو ما يفسر منحها 11 جهازاً أمنياً وسلبها كل وسائل التطور والحياة الطبيعية فلا تواصل جغرافي بين مناطقها، ولا سيطرة على المعابر، ولا أمن يمكنها من بناء نواة دولتها، وظلت "إسرائيل" على الدوام تمارس ضغطاً على السلطة حتى في شهور العسل الأولى؛ لإرغامها على الدخول في صدام مع فصائل المقاومة، وحتى لتغيير الرواية الفلسطينية للصراع وتبني رواية محايدة تقترب مع الرواية الصهيونية لما جرى في فلسطين.

الممارسات الإسرائيلية والحصار المالي لم يكن نصيب السلطة عندما سيطرت حماس على حكومتها فقط، وإنما في عهد عرفات ومن بعده عباس ودحلان وفي قصة الانسحاب من غزة ما يغني عن الاستشهادات الكثيرة.

وقد سعت فصائل المقاومة في البداية لتجاهل تلك السلطة ومقاطعتها، ثم اضطرت تحت وطأة الضغط اليومي والقمع الأمني للتعاطي معها في محاولة لتخفيف غلوائها، ومع تفجر الانتفاضة بدا أن للسلطة دوراً أكبر في تأمين احتياجات الناس وحمايتهم، بينما أفضى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، عملياً، وهو تهميش مارسه عرفات وزاد عليه عباس، ولم تكن حماس طرفاً فيه إلى زيادة دور السلطة سياسياً.

فقد همّش عرفات كل مؤسسات المنظمة لما قرر التفرد وتوقيع اتفاقات أو سلو، بل إنه عند شطب ميثاق تلك المنظمة، المنتسبة مثل صنم أو فزاعة ترفع فقط عند محاولات التلطي بظلال الشرعية، لم يسع لعقد مؤتمر وطني حقيقي في منطقة محايدة، وإنما جعل التصويت في غزة بمن حضر احتفالياً برعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، الذي شارك في التصويت ورفع اليد على شطب الميثاق في غزة.

تمّ شطب الميثاق ولم يوضع ميثاق غيره، وتمّ تجاهل منظمة التحرير وانتزعت صلاحيات رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي، ومنحت لوزير خارجية السلطة، وهكذا باتت السلطة يوماً بعد يوم ممثل الفلسطينيين وعنوانهم السياسي، وهو اتجاه يتناسب مع المساعي الإسرائيلية، وتواطؤ أطراف فلسطينية بحذف كل ما يربط بين فلسطينيي الشتات وأي مشروع للتسوية.

وفي سنة 2005، وعلى الرغم من الوعود المتصلة بإصلاح هيكل المنظمة الهرمة،

والتي تعرضت للتخريب على يد أبنائها، كانت السلطة الفلسطينية العنوان السياسي الوحيد للفلسطينيين، وباتت وحدها من يبتّ بقرار الحرب والسلام، ووحدها من يختار الآيات القرآنية والأشعار التي يتعلمها الأطفال الفلسطينيون في الضفة والقطاع، لذا فإن العويل، الذي علا حين دافعت حماس عن حقّها في إدارة السلطة، على دم يراق على أعتاب جيفة اسمها السلطة بدا أقرب لعويل أم تكلّى منه لتحليل سياسي حقيقي.

السلطة الفلسطينية على ضعفها وحصارها أقيمت لتبتّ في مآلات الصراع، وتوقع باسم الفلسطينيين، وهذه حقيقة لا بدّ من التنبه لها عند تقييم مشاركة حماس في السلطة، أو بالأحرى انتزاعها من بين برائث من تسيدوا باسم شرعية تاريخية، مضى التاريخ بمكوناتها، وظلت حاضرة لتحكم وتمنع أي تداول حقيقي على القيادة الفلسطينية.

وتلك السلطة من زاوية ثانية هي من يدير شؤون الفلسطينيين، ويوفر لهم التعليم والعلاج ويجني أموال المساعدات ليوظفها كيفما شاء. والسراقات التي أقرّت بها كل لجنة تحقيق أقيمت لتحري مآل أموال المساعدات، دفع الشعب الفلسطيني ثمنها فقراً وعوزاً وحقوقاً سياسية، ولا شك أن في تمتين قواعد بنیان المجتمع إسهام كبير في حماية المقاومة وضمان استمرارها.

تلك قواعد لا يجوز التفاوضي عنها عند محاولة تقييم مشاركة حماس في السلطة، ولا التهوين منها عند إعمال الفكر في مستقبل المقاومة؛ فالمقاومة حرب استنزاف طويلة يجب تأمين موارد الحياة لها، والمجتمع هو شريان الحياة الرئيسي الذي يمدّها بالحياة، والسلطة للمجتمع مثل العقل للجسد.

ربما كان النموذج، الذي سعى الإسرائيليون وشركاؤهم في مسيرة التسوية، حاضراً بقوة في أذهان الجميع عند تقييم علاقة السلطة بالمقاومة، لكن ذلك ليس أكثر من تجربة إنسانية مرّت أو توشك أن تمرّ، على الرغم من كل محاولات نفخ الروح في بقاياها، أما محاولات حماس لإنشاء سلطة مقاومة فدونه مصاعب وعذابات لكنه متاح وممكن.

ويكفي تأمل خريطة القوى المحيطة، ليصبح حلم إقامة سلطة فلسطينية مقاومة قادرة على إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وحماية المقاومة، وحتى صنع أسس جديدة لأي تفاوض مستقبلي، هدفاً قابلاً للتحقق.



### إسرائيلياً:

تمرّ "إسرائيل" بحالة اضطراب غير مسبوق، يظهر بصورة فضائح طالت كل الطبقة السياسية من جهة، وغياب كل شخصيات عصر تأسيس الدولة وصانعي انتصاراتها الكبرى، مع عجز واضح في صناعة قادة جدد قادرين على إثارة مشاعر الإسرائيليين ورضّ صفوفهم خلف أهداف وطنية من جهة أخرى. يتوافق هذا العجز مع ميل المجتمع أكثر وأكثر للانغماس في حياة على النمط الأمريكي والأوروبي، والتخلي عن الأحلام التي داعبت جيل الرواد الأوائل، كما يتوافق مع اهتزاز قوي للمؤسسة العسكرية بعد فشلها في حرب لبنان، والفضائح التي أحاطت بقيادتها وأفضت لسلسلة استقالات، لا شك أنها تشكل استنزافاً سريعاً لمواردها البشرية وخبراتها الكامنة.

### أمريكياً:

تبدو الإدارة الأمريكية اليمينية ضعيفة في عامها الأخير في البيت الأبيض، ومرشحة للانشغال أكثر وأكثر في العراق وأفغانستان، وقد تحاول الفرار من مشاكلها بتصعيد المشكلة مع إيران، لكنها في كل حالاتها لن تكون قادرة على التفرغ للملف الفلسطيني، ولا على حشد تأييد عربي أو غربي للتصدي بقوة كافية لحماس، ويجب القول إن التصدي لنموذج سلطة حماس سيكون بدعم سلطة عباس الملتزمة بالمعايير الإسرائيلية للسلطة، لكن لا مؤشر على أن لدى الأمريكيين والإسرائيليين فائض قوة لدعم عباس بصورة تمكنه من هزيمة نموذج حماس، ولعل في رفضهم الاستجابة لطلبه توفير قوات دولية تعيد له السيطرة على غزة ما ينبئ بحجم الدعم الذي يمكن لهم توفيره.

### عربياً:

لا جديد على حالة التمزق والارتباك، وعلى الرغم من الدعم المصري والأردني الظاهر لعباس في مواجهة حماس، إلا أن تصدعات مهمة بدت خلال سنة 2006 في جدار المساندة العربية التقليدية لقادة منظمة التحرير الفلسطينية، ويمكن تلمس بوادر تغيير في مواقف أطراف عربية باتت لا ترى في عباس نموذجاً وحيداً للشرعية الفلسطينية.

وفي كل الحالات فإن الطرف العربي قد يعرقل تغيير السلطة مستجيباً للضغوط الأمريكية، لكنه لن يكون المحرك الأساسي لأي محاولات تغيير للسلطة الفلسطينية وطبيعتها، بل من المتوقع أن تسهم بعض أطرافه في توفير دعم لحماس في إطار مساعيها لتغيير السلطة وطابعها.

### فلسطينياً:

إن الوهن بلغ مداه في جسد القيادة التقليدية، والتي باتت محصورة برئيس ضعيف ومتعب لم يخف رغبته بالانسحاب من الحياة السياسية، ولولا الضغوط الأمريكية عليه لاستقال فور فوز حماس بالانتخابات التشريعية، ومجموعة من المستشارين الفاقدين لأي شرعية باستثناء شرعية مناصب قلدتهم إياها الرئيس لمواجهة حكومة حماس، إن شخصيات مثل ياسر عبد ربه، ونبيل عمرو، وصائب عريقات أعجز من أن تشكل حالة ممانعة في وجه حركة صاعدة، ثم إن استنادها المكشوف وغير المبالي على الدعم الأمريكي والإسرائيلي في مواجهة حماس، سيلحق بها ضرراً كبيراً إن تواصل. جملة المعطيات تشير إلى أن حالة الحراك قد تستمر عاماً أو اثنين، لكنها ستفضي إلى تغيير كبير في هرم القيادة الفلسطينية، وتغيير بالتالي في طبيعة السلطة ودورها، لكن شيئاً من ذلك لم يكن ليغدو ممكناً حتى نظرياً، لولا دخول حماس ذاك المعترك وفوزها الكاسح وصمودها على مدى عام ونصف في وجه كل محاولات تهмиشها أو سرقة انتصارها، لا شك أن القادم أصعب لكن التحولات التي ستنتج عنه سترسم معالم الصراع لعقود.